

المراجعة الداخلية كآلية لترشيد النفقات في الجماعات المحلية - بلدية الأغواط نموذجا -
Internal audit as a mechanism for rationalizing expenditure in local collectives
- The municipality of Laghouat an example -

شهرزاد بودربالة^{1*}، حمزة طيبي²، يوسف كودية³

¹ محبر التمويل، مالية المؤسسة ومالية الأسواق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة (الجزائر)

(bouderbala.chahra@univ-ouargla.dz)

² محبر دراسات التنمية الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط (الجزائر)

(h.taibi@lagh-univ.dz)

³ محبر متطلبات تأهيل وتنمية الاقتصاديات النامية في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة (الجزائر)

(koudia.youcef@univ-ouargla.dz)

تاريخ الاستلام: 2020/11/19؛ تاريخ المراجعة: 2020/11/23؛ تاريخ القبول: 2021/03/21

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى توضيح إمكانية تطبيق المراجعة الداخلية كأداة للمحافظة على المال العام وترشيد النفقات في الجماعات المحلية، وهذا من خلال الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية: كيف تساهم المراجعة الداخلية في ترشيد النفقات في الجماعات المحلية؟ حيث تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها أن المراجعة الداخلية أداة تساعد في التأكد من استخدام الأموال العامة في الأغراض المخصصة لها، المحافظة على الأموال العامة وحمايتها وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي والذي بدوره يؤدي إلى الاستقرار المالي للجماعات المحلية وخاصة البلدية.

الكلمات المفتاح: مراجعة داخلية؛ جماعات محلية؛ ترشيد نفقات.

تصنيف JEL: M42؛ P24؛ P34.

Abstract: This study aims to clarify the possibility of applying internal audit as a tool for maintaining public funds and expenditure in local communities, by answering the following main problematic: How does internal audit contribute to the rationalization of spending in local communities?

Where it achieved mainly that the internal audit tool helps to ensure that the use of public funds intended purposes, and to maintain all public funds and protect them, in order to achieve economic and social balance, which leads financial stability and of local communities.

Keywords: Internal Audit; Local Communities; Rationalization of Expenditure.

Jel Classification Codes: M42; P24; P34

* شهرزاد بودربالة ، bouderbala.chahra@univ-ouargla.dz

I- تمهيد:

تعتبر الجماعات المحلية جزءاً لا يتجزأ من الدولة، أي أنها تابعة لها بالوغم من وجود اللامركزية، التي تعتبر أسلوباً من أساليب التنظيم الإداري، والتي تعني توزيع الوظيفة الإدارية بين السلطات المركزية في الدولة والهيئات الإدارية المنتخبة التي تمارس مهامها تحت رقابة هذه السلطة. يتطلب تنظيم الدولة تقسيمها إلى أقاليم وولايات وبلديات، وبالرجوع إلى البلدية، التي تعد الخلية الأساسية للامركزية الإقليمية فهي تلعب دوراً هاماً في التكفل بحاجيات المواطنين بشكل مباشر، وتجسد على أساس البلدية العلاقة بين الحاكم والمحكوم في سياق تحقيق التنمية المحلية والاستجابة للانشغالات الحاضرة والحرجة للمواطنين من خلال المخصصات المالية والإمكانات البشرية والمادية التي تزخر بها البلدية. لذلك، من أجل تحقيق الأهداف التنموية وعدم التلاعب بنفقات وإيرادات الجماعات المحلية، حال استخدامها في أغراض غير التي خصصت من أجلها، أي من أجل ترشيد النفقات والكشف عن ممارسات سوء التسيير والاستغلال، لا بد من وجود أداة رقابية تعمل على تحقيق ذلك، هذه الأداة هي وظيفة المراجعة الداخلية، حيث تعتبر من أهم الوظائف لما لها من أثر في تطوير نظام الرقابة الداخلية وكفاءة الاستخدام الفعال للموارد المتاحة، كذلك في تقييم المخاطر وإرساء الحوكمة... مما يعزز إستراتيجية المؤسسات في الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للوصول إلى التنمية المستهدفة وتلبية حاجيات المواطنين.

ذلك ما نحاول إثباته من خلال هذه الدراسة بعد الإجابة على التساؤل التالي: ما مدى أهمية تطبيق المراجعة الداخلية في ترشيد النفقات في الجماعات المحلية ؟

1.1- فرضيات الدراسة:

هذه الدراسة قائمة على افتراض التشكيلة الآتية:

➤ الفرضية الرئيسية:

- H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية وترشيد النفقات في بلدية الأغواط عند مستوى معنوي $(\alpha \leq 0.05)$.
- H_1 : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية وترشيد النفقات في بلدية الأغواط عند مستوى معنوي $(\alpha \leq 0.05)$.

➤ الفرضيات الفرعية:

- الفرضية الفرعية الأولى:

- H_{01} : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية وترشيد النفقات في بلدية الأغواط عند مستوى معنوي $(\alpha \leq 0.05)$.
- H_{11} : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية وترشيد النفقات في بلدية الأغواط عند مستوى معنوي $(\alpha \leq 0.05)$.

- الفرضية الفرعية الثانية:

- H_{02} : لا توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية وتحصيل الإيرادات في بلدية الأغواط عند مستوى معنوي $(\alpha \leq 0.05)$.
- H_{12} : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية وتحصيل الإيرادات في بلدية الأغواط عند مستوى معنوي $(\alpha \leq 0.05)$.

- الفرضية الفرعية الثالثة:

- H_{03} : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية وحجم المخالفات في بلدية الأغواط عند مستوى معنوي $(\alpha \leq 0.05)$.
- H_{13} : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية وحجم المخالفات في بلدية الأغواط عند مستوى معنوي $(\alpha \leq 0.05)$.

2.I- أهمية الدراسة:

لقد أضحى المراجعة الداخلية عاملاً رئيساً في أنظمة المساءلة والرقابة ومكافحة الفساد الإداري والمالي، لاسيما في بيئة مؤسسات القطاع العمومي (وزارات وإدارات مركزية وجماعات محلية...) المضطربة بحل انشغالات المواطنين وتحقيق التنمية وتشديد البنى التحتية والفوقية... تلك المؤسسات التي تقوم بإنفاق أموال دافعي الضرائب وتخصيص ثروة البلد على المصاريف المناسبة بافتراض الشفافية والعدالة. ومنه، تتجلى مهمة المراجعة الداخلية بشكل جوهري في تعزيز الرقابة الداخلية بهذه المؤسسات لتقديم الضمانات والتأكيدات المناسبة وتحجيم مخاطر الانتهازية وسوء الاستغلال التي تطنب المؤسسات الإدارية العمومية في سياق الحوكمة الجيدة وعلى نحو يجعل من هذه المهمة أو الوظيفة مصدراً عالي القيمة للرأي وبشكل إلزامي. ولأداء المراجعة بشكل أفضل وتعزيز جودة هذه الخدمة لابد من تأمين درجة مناسبة من الاستقلالية وأدلة مهنية (معايير وقواعد) توطر عمل المراجع نحو إعداد تقارير يمكن أن يستند عليها صناع القرار. نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تثمين دور المراجعة الداخلية في ترشيد النفقات العمومية وتحصيل الإيرادات لدى بلدية الأغواط، لاسيما في ظل المشكلات المتعددة التي تشهدها مثل هذه المؤسسات في الوقت الحاضر، والصلاحيات والإمكانات التي يتمتع بها مسؤولي البلدية للتجارب مع الانشغالات والمطالب التي تقع في دائرة اختصاصهم.

3.I- الدراسات السابقة:

عديد الدراسات والأبحاث التي عاجلت الإشكالية محل اهتمامنا، على سبيل المثال:

دراسة N. OUGHARI (2017): **L'audit interne des établissements publics À la lumière du nouveau management public**

هذه الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه مقدمة على مستوى جامعة مستغانم. تتضمن هذه الدراسة جملة من المعارف والتحليلات التي تؤكد الدور السامي لوظيفة التدقيق في تفعيل نظام الرقابة الداخلية بالمؤسسة الإدارية العمومية على نحو يضاهي المراجعة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية، حيث يقدم التدقيق الضمانات اللازمة لتجنب ممارسات التبديد وعدم العقلانية والاختلاس ويدعم صناع القرار والمشرفين بالمعلومات الضرورية في سياق ديناميكي، وهذه المزايا قد يفتقدها المسؤولون (الوزراء والمنتخبين) أو تفتقدها المؤسسات حال غياب المراجعة الداخلية أو لجنة المراجعة.

دراسة Y. BENSELLAM (2016): **L'apport de l'Audit interne dans le secteur public**

إثارة مسألة الاهتمام بوظيفة المراجعة الداخلية كوسيلة للحوكمة وترقية أداء مؤسسات القطاع العمومي من خلال أطروحة دكتوراه منشورة في جامعة وحدة بالملكة المغربية. واتخذ "صندوق الإيداع والتسيير" بالملكة المغربية كحالة دراسة. تتضمن هذه الدراسة جملة من المسوغات والمبررات التي تدعم الفكرة المشار إليها سابقاً في إطارها النظري ومن خلال حالة CDG قدم الباحث البراهين القطعية لمساهمة المراجعة الداخلية في توطيد الحوكمة الرشيدة على تعاملاتها مع الأطراف ذوي العلاقة وذوي المصلحة بهذه المؤسسة.

دراسة و. ح. بلان (2015): **تقويم أداء إدارة الرقابة الداخلية في جهات القطاع العام في سوريا مع التطبيق على مؤسسة المياه**

الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه في المحاسبة مقدمة باسم جامعة دمشق، استهدفت هذه الدراسة تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية بمؤسسات القطاع العام السورية (مؤسسة المياه كحالة) من خلال الإطار التنظيمي "معايير التدقيق المهنية (معايير التدقيق الداخلي الوطنية، معايير GAO، معايير INTOSAI)" والقواعد الواردة في القانون 24 (سنة 1981) المنظم لعمل إدارة الرقابة الداخلية بالقطاع العام". استند الباحث في سياق التقييم على نموذج Parasuraman (1988) الذي يتضمن عشرة معايير لتقييم أداء وجود الخدمة العمومية، على غرار: الموثوقية، الاستجابة، الملموسة، الثقة، التعاطف... توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة مهمة من نقاط الضعف في القانون رقم 24 منها: محدودية استقلالية المدقق الداخلي، اختزال الكفاءة المهنية للمدقق، طغيان الجناح الشكلي على الجوهر الاقتصادي الاجتماعي في تقرير المدقق، وأظهرت المقارنة أن معايير التدقيق تتجه نحو إرساء الموثوقية والثقة والتعاطف على حساب الملموسة والاستجابة.

دراسة H. Boullanger (2013): **L'audit interne dans le secteur public**

منشور في "المجلة الفرنسية للإدارة العمومية (Revue française d'administration publique)". سعى الباحث إلى تقييم تنفيذ المراجعة الداخلية في الإدارة العمومية، على غرار مساعدة البرلمان الفرنسي بواسطة الدور الذي يضطلع به ديوان المحاسبة في تقييم السياسات العامة للحكومات الفرنسية. معتمداً على المرسوم الصادر في 28 يونيو 2011 الذي يؤكد على إضفاء الطابع المهني على عملية المراجعة الداخلية العام، من خلال: المعايير، والتدريب، والتوظيف، والتقييم الخارجي. يقترح الباحث ضرورة استكمال مهمة المراجعة الداخلية بالتعاون الوثيق مع التدقيق الخارجي ولجنة التدقيق باستخدام أدوات محددة وتبادل وثائق العمل.

« دراسة ع. م. فتحي (2007): معوقات عمل وحدات المراجعة الداخلية والآليات المقترحة لزيادة فاعليتها - دراسة تحليلية تطبيقية على مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة. تبحث هذه الدراسة في معوقات عمل وحدات المراجعة الداخلية في المؤسسات الحكومية بقطاع غزة، والآليات المقترحة لزيادة فاعليتها، واقتصرت هذه المعوقات على ثلاثة أنواع، وهي معوقات تنظيمية وقانونية وفنية، وأجريت التحليلات النظرية لهذه المعوقات، ومدى تأثيرها على أداء المراجعين في دوائر الرقابة الإدارية والمالية بوحدات الرقابة الداخلية في فلسطين. المؤسسات الحكومية. وخلصت الدراسة إلى وجود عدد من المعوقات التي تحد من فاعلية عمل وحدات المراجعة الداخلية، من أهمها اتجاهات وسلوكيات الإدارة العليا، وعدم وجود قوانين تنظم العمل الرقابي لهذه الوحدات، والمشكلات الناشئة عن الألقاب الإدارية المطبقة، بالإضافة إلى قلة الخبرة والكفاءة للمدققين الداخليين. وأفضت هذه الدراسة إلى عدد من التوصيات أهمها: ضرورة دعم استقلالية وحدات المراجعة الداخلية وتفعيل دورها، وفرض قوانين توضح المهام والصلاحيات المنوطة بها بشكل فعال. يفرض وجودهم على الساحة ويقلل من العوائق.

« دراسة Haimon (2003): التدقيق الداخلي في الحلثومة المحلي: الوضع مقابل الفعالية. هدفت هذه الدراسة إلى بيان أهمية التدقيق الداخلي ودوره الفعال في الرقابة الجيدة، وأنه يتعلق بكل مظاهر الرقابة الداخلية، وتتناول نظام العمل في البلديات والدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي بها، وتبحث في مدى قدرة وحدة التدقيق الداخلي في البلديات على أداء مهامها، ومدى الصلاحيات التي تحتاج إليها لتقوم بمهامها، وتعد وحدة التدقيق الداخلي وحدة مستقلة، ومديرها يرفع تقريره إلى رئيس البلدية وإلى لجنة المراجعة، وهي تتمتع بمكانة مرتفعة، إلا أنها لا تملك قوة الإلزام لعمل التغييرات سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. وتمثلت أهم توصيات الدراسة في عدم نشر نتائج تقرير التدقيق الداخلي وذلك لكون جوهر قوة المراجعة الداخلية في كونها داخلية، وأن نشر تقاريرها يحولها إلى مدقق خارجي، كما أنه يخلق ردة فعل غير مستحبة ويضع عقبات أمام عمل التدقيق الداخلي في المستقبل، مما يضعف التدقيق الداخلي، وأن يكون هناك جهاز واحد مسؤول عن التدقيق الداخلي في كل الهيئات المحلية في إسرائيل، يكون ممولا من قبل جميع الهيئات المحلية.

4.I- الإطار النظري للدراسة:

1.4.I- المراجعة الداخلية: تلعب المراجعة الداخلية دور حيوي في اكتشاف الأخطاء والغش، وفي التحقق من صحة السجلات والبيانات، ومدى توفر الوسائل اللازمة للحفاظ على الموارد المتاحة للمنشآت الاقتصادية، مما جعل منها ضرورة حتمية للمحافظة على ممتلكاتها، ومساعدة مجلس الإدارة على التأكد من سلامة الإجراءات والعمليات التي تحدث فيها.

« مفهوم المراجعة الداخلية:

عرفها معهد المدققين الداخليين (IIA) على أنها وظيفة تقييم مستقلة تنشأ من داخل المنشأة لفحص وتقييم جميع أنشطتها كخدمة للمنشأة بهدف مساعدة موظفي المنشأة على الاضطلاع بمسؤولياتهم، حيث تزود المراجعة الداخلية الإدارة بالتحليلات والتقييمات والنصائح والمعلومات الفعالة المتعلقة بالأنشطة التي تمت مراجعتها (side)، ويتضمن هدف المراجعة الداخلية إيجاد نظام رقابة كفؤ بتكلفة معقولة، حيث تم تعريفه من قبل الجمعية السعودية للمحاسبين القانونيين بأنها "وظيفة مستقلة وموضوعية يتم إنشاؤها داخل المنشأة لفحص وتقييم أنشطتها المختلفة من أجل مساعدة المسؤولين في قيام المؤسسة بمسؤولياتها بدرجة عالية من الكفاءة والفاعلية، من خلال تقديم التحليل والتقييم والتوصيات والمشورة (القانونيين، 2010، صفحة 13)، وعرفها حميني بأنها تلك العمليات التي يقوم بها شخص أو عدة أشخاص مؤهلون ينتمون إلى الإدارة العليا للمؤسسة ومستقلين عن باقي الوظائف بما في ذلك المحاسبة والمالية (hammini, 2003, p. 35) ويرى عودة الله أن وظيفة المراجعة الداخلية لم تعد تقتصر فقط على حماية الأصول ومراجعة العمليات المالية بعد الصرف، ولكن تطور مفهوم هذه الوظيفة ليشمل المراجعة المالية والإدارية، وقيامها بالدور الاستشاري للتأكد من عدالة القوائم المالية وصحتها ضمن المعايير المقبولة ووفق السياسات المحاسبية المناسبة والمعمول بها (عبدالله البطوش، 2015، صفحة 15)، أما بالنسبة لخلف عبدالله، يعتبر أن وظيفة المراجعة الداخلية عملية سلوكية نظرا لارتباطها بالسلوك والتصرف الإنساني، حيث طرفيها المراجع والخاضع للمراجعة فهم أفراد من البشر، كما أنها سلوكية أيضاً لأن هدفها التأثير في السلوك أو التصرف عن طريق خضوع الأفراد أو تصرفاتهم للفحص والتقييم (خلف عبدالله، 2006، صفحة 28)، ومن هنا فإن نجاح عملية المراجعة لا يتوقف على الاهتمام بخصائص العمل الذي تتم مراجعته فحسب، بل خصائص الأفراد الذين يقومون بتنفيذ هذا العمل. بالنسبة للوحدات الحكومية أو الإدارات العامة، فقد تم تقديم عدة تعريفات منها التعريف الذي قدمه دهمش بأن التدقيق الداخلي يمثل عملية الفحص والاختبار المهني والمنهجي للعمليات المالية والإدارية وغيرها للوحدة الحكومية والتي عادة ما يتم إجراؤها بعد ذلك. تنفذ هذه العمليات لخدمة أغراض الإدارة (نعيم حسني، 1985، صفحة 214).

ويضيف خالد المهايبي أن التدقيق الداخلي الحكومي هو وظيفة أساسية لها هيئة مستقلة لغرض التأكد من سلامة التصرف في المال العام وفق خطة الميزانية والالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات ومتابعة التسجيل. والترحيل والمستندات المؤيدة له وفق قواعد المحاسبة والتحقق من صحة التقارير والإفقال المالي الدوري (المهايبي و سلوم، 2007، صفحة 120).

أهداف المراجعة الداخلية:

تتطلب المراجعة الداخلية وجود أدوات رقابية مثل أنظمة الرقابة الإدارية والأنظمة المحاسبية وأنظمة الضبط الداخلي التي يعرفها المحاسبون القانونيون بأنها مجموعة من السياسات والإجراءات التي تتبناها الإدارة، بهدف ضبط عملياتها ومراقبتها بشكل آلي وبطريقة مستمرة لضمان حسن سير العمل، ولضمان عدم حدوث أخطاء أو احتيال أو اختلاس في أصول الوحدات الاقتصادية أو سجلاتها المحاسبية، إن توفر هذه الركائز والأدوات يمكن المراجعة الداخلية من تحقيق أهدافها، كما يساعد لجان التدقيق على القيام بعملها من خلال تزويدها بتقارير عن الانحرافات والمخالفات المرتكبة بالوحدات الاقتصادية وهذا ما يعزز فعالية لجان المراجعة وحوكمة الشركات. (دحدوح، 2008، صفحة 261)

ولتحقيق هذه الأهداف تقوم المراجعة الداخلية بعدة خدمات أهمها: (سرايا، 2007، صفحة 28)

- **الخدمات الوقائية:** هي مجموعة من الإجراءات التي يضعها المراجع الداخلي في الشركة لتحقيق الحماية الكاملة للممتلكات من السرقة والاختلاس أو الهدر، وحماية السياسات المختلفة من التحريف أو التغيير دون مبرر.
- **خدمات التقييم:** وهي تمثل الأساليب والإجراءات التي يستخدمها المراجع الداخلي في مجال قياس وتقييم فعالية أنظمة وإجراءات الرقابة الداخلية المطبقة، وقد يستخدم نفس الأدوات التي يستخدمها المراجع الخارجي.
- **خدمات إنشائية:** وتتمثل في مساعدة المراجع الداخلي للإدارة من خلال توفير البيانات المناسبة في مجال تحسين الأنظمة المنشأة داخل المنظمة سواء كانت هذه الأنظمة إدارية أو مالية أو فنية.
- **خدمات علاجية:** وهي الإجراءات والطرق التي يستخدمها المراجع الداخلي في مجال تصحيح أي أخطاء قد يكتشفها، والتوصيات الواردة في تقرير المراجعة المتعلقة بإصلاح أي أخطاء أو علاج خلل في النظام.

I.4.2- الجماعات المحلية: تمثل وحدة جغرافية مقسمة من إقليم الدولة، وهي هيئات مستقلة في الولاية والمدن والقرى، وفي بعض الدول تسمى بلحاكمات المحلي لتمتعها باستقلاله المالي عن الحكومة المركزية، تسمى في الجزائر البلديات والولاية (مرغاد، 2005، صفحة 230) وتتجسد الجماعات المحلية في الجزائر من خلال الولاية والبلدية:

- **تعريف الولاية:** هي جماعة عمومية إقليمية تعد وحدة إدارية من وحدات الدولة، وفي نفس الوقت شخص خاضع للقانون الإداري تتمتع بالشخصية المعنوية وكذلك الذمة المالية المستقلة، حيث تعتبر الولاية مقاطعة متميزة. ولها مكانة خاصة في النظام المؤسسي للدولة، فالولاية هي المؤسسة الوعاء التي تلتقي فيها السلطة المركزية والسلطة اللامركزية، ومن ثم التمايز والتفاعل، حيث تجمع الجهات الفاعلة الممثلة في المجلس الولائي، والوالي والمجلس التنفيذي (عوابدي، القانون الإداري، 2005، صفحة 252).
- **تعريف البلدية:** وهي الخلية الأساسية في تنظيم البلد فهي قريبة من المواطنين وتتمتع بالشخصية المعنوية وبالامركزية (حسن، 2007، صفحة 62) وحسب ما ورد في المادة 02 من القانون 10/11، البلدية هي المكان الذي تُعطى فيه الممارسة الصحيحة للمواطنة باعتبار أن البلدية تشكل الإطار المؤسسي لممارسة الديمقراطية المحلية (قانون 10/11، 2001، صفحة 07)، وتعرف أيضاً بأنها وحدة أو هيئة إدارية لامركزية إقليمية محلية في النظام الإداري الجزائري، وهي الجهاز أو الخلية التنظيمية القاعدية سياسياً وإدارياً واجتماعياً وثقافياً (عوابدي، دروس في القانون الإداري، 2002، صفحة 194).

I.2.3- ترشيد النفقات:

➤ **مفهوم النفقة:** الهدف الأساسي للإنفاق العام هو تلبية الاحتياجات العامة، لذلك توجد عدة تعريفات تقدم مفهوماً مبسطاً للنفقات العامة، من بينها النفقة العامة تعني استخدام مبلغ من المال من قبل هيئة عامة لتحقيق المنفعة العامة، وكذلك النفقة العامة هي صرف إحدى الهيئات أو الإدارات العامة مبلغ معين لغرض تلبية أحد الحاجات العامة، كما يتم تعريفها على أنها مبلغ من المال تستخدمه الدولة أو إحدى هيئاتها الرسمية لتحقيق غرض عام، حيث تمثل مبلغ نقدي ينفق بواسطة الخزينة العامة لسد حاجة عامة لشخص عام لإنفاقه في تقديم السلع والخدمات العامة وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية (بن موسى و نبوية، 2017، صفحة 177).

◀ **مفهوم ترشيد النفقات:** وتعني "الاستخدام الأمثل والتوجيه الصحيح للنفقات نحو أفضل البدائل الإنفاقية التي تعظم منفعة الشخص الذي ينفق، ويقلل من خسارة وتضيحية الفرصة البديلة أمام الشخص (الفرد العادي، المنظمات الخاصة، الحكومات...). لأن الإنفاق العام وترشيده هو من المسائل التي ترتبط بمدى إتباع الأجهزة الحكومية لأساليب الترشيح في توزيع برامج الإنفاق لديها. بما يحقق أفضل الاستخدامات وأكثرها مردوداً وفعالاً وإشباعاً للحاجات العامة كما عرف على أنه محاولة موازنة النفقات العامة مع الحد الأقصى الذي يمكن إدارته من الموارد العادية للدولة (قروج و قصاص. 2016، صفحة 180).

II- الأساليب والأدوات:

II.1- تصميم الدراسة: من أجل قياس دور المراجعة الداخلية في ترشيد النفقات، تم استهداف موظفي المالية والرقابة المالية ببلدية الأغواط، فتم اختيار عينة عشوائية مكونة من 70 عاملاً بالبلدية من بين 120 عاملاً، حيث تم توزيع 70 استبياناً تم استرجاع 60. قمنا في هذه الدراسة باستخدام طريقة الاستقصاء من خلال الاستبيان في جمع البيانات الأولية.

وقد تم تصميم أداة الدراسة (الاستبيان) على أساس **متغير مستقل** متمثل في المراجعة الداخلية، بالإضافة إلى **متغير تابع** متمثل في ترشيد النفقات، وقد تم استخدام مقياس ليكرت ذو خمس درجات لتقييم إجابات العاملين. مستعينين ببرنامج SPSS 23 في عملية التفرغ، والتحليل الإحصائي للبيانات واختبار فرضيات الدراسة

II.2- مشكلة الدراسة: ويمكن إيجاز المشكلة بالتساؤل التالي: هل للمراجعة الداخلية أثر ذو دلالة إحصائية على ترشيد النفقات

في بلدية الأغواط عند مستوى معنوي 5%؟

تم تجزئة هذه المشكلة إلى المشكلات الفرعية الآتية:

- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية وترشيد النفقات عند مستوى معنوي 5%؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية وتحصيل الإيرادات عند مستوى معنوي 5%؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية وحجم المخالفات المالية عند مستوى معنوي 5%؟

II.3- حدود الدراسة:

- **الحدود العلمية:** متابعة وتأمين دور المراجعة الداخلية في ترشيد النفقات العمومية وتعظيم الإيرادات وحصر كل الانحرافات وكل الممارسات المشبوهة في الإدارات والمؤسسات العمومية على غرار البلديات؛
- **الحدود الزمنية:** من 2019/11/20 إلى 2019/12/10؛
- **الحدود المكانية:** تخص الدراسة عينة عشوائية من مستخدمي بلدية الأغواط.

II.4- مجتمع وعينة الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في عمال المالية والرقابة المالية لبلدية الأغواط والبالغ عددهم 120 عاملاً، حيث

تم توزيع 70 استبيان على عينة عشوائية استرجعنا منها 60 استبيان.

II.5- طريقة جمع البيانات الأولية: قمنا في هذه الدراسة باستخدام طريقة الاستقصاء من خلال الاستبيان في جمع البيانات الأولية.

تصميم الاستبيان وتقسيمه إلى قسمين هما:

- **الأول:** ويحتوي على بيانات عن العاملين من حيث (المستوى التعليمي، التخصص العلمي، عدد سنوات الخبرة، الوظيفة).
- **الثاني:** يحتوي على المتغير المستقل المتمثل في المراجعة الداخلية، والمتغير التابع المتمثل في ترشيد النفقات. تم استخدام مقياس ليكرت بخمس درجات لتقييم إجابات الموظفين، بحيث تم إعطاء رقم لكل درجة من المقياس من أجل تسهيل عملية معالجتها على النحو التالي: أوافق بشدة: (5)، أوافق: (4)، محايد: (3)، لا أوافق: (2)، أعارض بشدة: (1).

II.6- أدوات تحليل البيانات: للإجابة على أسئلة البحث تم استخدام الأدوات التالية:

- معامل ألفا كرونباخ لاختبار ثبات أداة الدراسة؛
- التكرارات والنسب المئوية من أجل عرض خصائص العينة ومعرفة مدى اتفاق أفرادها على بيانات الاستبيان.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعرفة اتجاهات إجابات الباحثين.
- نموذج الانحدار لاختبار العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع

IV- النتائج والمناقشة:**1.IV- اختبار ثبات وصدق أداة الدراسة:**

يلاحظ من الجدول رقم (1) أن إجمالي معامل " ألفا كرونباخ " (0.838) أي أكبر من (0.6) وهذا يدل على أن أداة الدراسة تتمتع بالثبات بالنسبة إلى عينة الدراسة، كما أن معاملات الاتساق الداخلي للمتغيرات الدراسة تفوق (0.70)، وهي ذات قيمة جيدة لأنها تجاوزت الحد الأدنى المعتمد في مثل هذه الدراسات، وهذا يعني أنه يمكن الاعتماد على الاستبيان لقياس المتغيرات المدروسة نظرا لقدرته على إعطاء نتائج متوافقة مع إجابات المستقصى منهم عبر الزمن، وبالتالي إمكانية تعميم نتائج الاستبيان على كل مجتمع دراسة.

2.IV- تحليل البيانات ومناقشة النتائج:**عرض خصائص عينة الدراسة:**

يتضح من الجدول 2 أن (87٪) من عينة الدراسة حاصلين على مؤهل علمي يؤهلها لوظيفة الرقابة المالية، ونسبة (100٪) من عينة الدراسة جامعين، وأكثر من (52٪) لديهم خبرة تفوق 10 سنوات.

نتائج الدراسة:

يتضح من الجدول (03) ما يلي: متوسط قيمة أفراد عينة الدراسة للعبارة الأولى (4.7) بانحراف معياري (52) وهذه القيمة تشير إلى أن معظم الباحثين موافقون بشدة على العبارة الأولى، بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثانية (4.6) بانحراف معياري (63) وهذه القيمة تشير إلى أن معظم المستجوبين يوافقون بشدة على العبارة الثانية ؛ ومتوسط قيمة أفراد عينة الدراسة للعبارة الثالثة بلغت (4.5) مع انحراف معياري (77)، ويشير هذا إلى أن معظم المستجوبين يوافقون بشدة على الفترة الثالثة، كما نلاحظ أن قيمة متوسط أفراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة بلغت (1) بانحراف معياري (4.1) وهذه القيمة تشير إلى أن معظم المستجوبين يوافقون بشدة على الفترة الرابعة.

وفقا للجدول السابق (04) تظهر النتائج أن هناك اتفاقا على أن محور المراجعة الداخلية تساهم في ترشيد الإنفاق العام في الجماعات المحلية، حيث:

- بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الأولى (4.2) بانحراف معياري (1) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون بشدة على العبارة الأولى.
- بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثانية (4.1) بانحراف معياري (92) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون بشدة على العبارة الثانية.
- بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثالثة (4.3) بانحراف معياري (74) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون بشدة على العبارة الثالثة.
- بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة (4.1) بانحراف معياري (1) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون بشدة على العبارة الرابعة.
- وقد قدر مستوى المعنوية ب0.269 وهذا يعني أن مستوى المعنوية أقل من 0.05 وعليه يقبل الفرض البديل، أي أن هذه القيمة لها تأثير معنوي، ويعني أن المراجعة الداخلية لها دور في ترشيد النفقات ومنه يتم قبول الفرضية الأولى.

يتضح من الجدول (05) ما يلي:

- بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الأولى (4.6) بانحراف معياري (73) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون بشدة على العبارة الأولى.
- بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثانية (4.5) بانحراف معياري (62) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون بشدة على العبارة الثانية.
- بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثالثة (4.4) بانحراف معياري (83) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون بشدة على العبارة الثالثة.

- بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة (4.4) بانحراف معياري (97) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون بشدة على العبارة الرابعة.
- بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الخامسة (4.1) بانحراف معياري (1.1) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون بشدة على العبارة الخامسة.
- قدر مستوى المعنوية 0.18 وهي أقل 0.05 أي أن هذه القيمة لها تأثير معنوي، وأن المراجعة الداخلية لها دور في مستوى تحصيل الإيرادات ومنه يتم قبول الفرضية.

يلاحظ من خلال الجدول (06) ما يلي:

- بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الأولى (4.7) بانحراف معياري (61) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون بشدة على العبارة الأولى.
- بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثانية (4.3) بانحراف معياري (72) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون بشدة على العبارة الثانية.
- بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثالثة (4.3) بانحراف معياري (92) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون بشدة على العبارة الثالثة.
- بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الخامسة (4.1) بانحراف معياري (1.1) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون بشدة على العبارة الرابعة.
- بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة (4) بانحراف معياري (1.4) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون بشدة على العبارة الرابعة.
- وقدّر مستوى المعنوية 006 وأقل من 0.05 مما يؤدي بنا إلى قبول الفرض البديل أي أن المراجعة الداخلية لها دور في حجم المخالفات المالية.

3.IV- اختبار فرضيات الدراسة: أضفت الاختبارات إلى الإثباتات التالية:

- نلاحظ أن ($\text{sig}=0,269<0.05$) وبالتالي نقبل الفرضية البديلة H_1 إذاً توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية وترشيد النفقات في بلدية الأغواط عند مستوى المعنوية (5%).
- نلاحظ أن ($\text{sig}=0,18<0.05$) وبالتالي نقبل الفرضية البديلة H_1 إذاً توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية وتحصيل الإيرادات في بلدية الأغواط عند مستوى المعنوية (5%).
- نلاحظ أن ($\text{sig}=0,06<0.05$) وبالتالي نقبل الفرضية البديلة H_1 إذاً توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية وحجم المخالفات المالية في بلدية الأغواط عند مستوى المعنوية (5%).
- من خلال العلاقة ما بين المراجعة الداخلية وترشيد النفقات نلاحظ أن ($\text{sig}=0,170<0.05$)، وبالتالي يمكننا الحكم بصحة الفرضية الرئيسية والتي مفادها بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية وترشيد النفقات في بلدية الأغواط عند مستوى معنوية ($a\leq 0.05$).

V- الخلاصة:

إن المراجعة الداخلية هي صورة من صور الرقابة على النشاط الإداري، والتي تمس الجانب المحاسبي والمالي على وجه الخصوص، فهي عملية أساسية وحساسة داخل الإدارة في جميع المجالات والنواحي، وبالتالي فهي تساهم في تحسين أداء الإدارة وتقدمها وتطورها، حيث تمكن من التعرف على كيفية سير العمل داخل الإدارة والتأكد من استخدام الأموال العامة في الأغراض المخصصة لها، فهي تكفل سير الأعمال والتصرفات المالية بصورة منظمة ومستمرة، ومن خلال تقييم الأداء وتقويم الانحرافات وتصحيح الأخطاء ومعالجة أوجه النقص والإهمال التي تمس المال العام، واستنادا لها. إن المراجعة الداخلية لها أهمية كبيرة في ترشيد الإنفاق، ويبرر ذلك من الدور البارز الذي تلعبه في المحافظة على الأموال العامة وحمايتها وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي والذي بدوره يؤدي إلى الاستقرار المالي للجماعات المحلية وخاصة البلدية.

● يمكن أن تساعد المراجعة الداخلية الإدارة في اتخاذ قرارات عقلانية من خلال تزويدها بالمعلومات من خلال التوصيات والمبادئ التوجيهية.

- يمكن الاعتماد على المراجعة الداخلية لضبط وترشيد الإنفاق في الجماعات المحلية.
- المراجعة الداخلية تساعد في ضبط الإيرادات وتقليل احتلاس الأموال العامة.

التوصيات:

- الاهتمام بتدريس مادة التدقيق الداخلي في القطاع الحكومي ضمن تخصصات المراجعة في الجامعة الجزائرية.
- تكوين مراجعين داخليين بمعهد تكوين الخبراء بهدف الحصول على مخرجات مؤهلة علمياً تدعم سوق العمل للمدققين الداخليين.
- اعتماد التدقيق الداخلي كوظيفة ذات قيمة مضافة للجماعات المحلية أكثر من كونها أجهزة إدارية لها مهام محددة.

- ملاحق:

جدول رقم (01): نتائج اختبار ألفا كرونباخ لمغيرات الدراسة

الرقم	المحاور	عدد العبارات	ألفا كرونباخ
01	أهمية المراجعة الداخلية	04	0,843
02	وجود قسم للمراجعة الداخلية يساهم في ترشيد الإنفاق في الجماعات المحلية	04	0,812
03	وجود قسم للمراجعة الداخلية يساهم في تحديد مستوى التحصيل من قبل الجماعات المحلية	05	0,796
04	وجود قسم للمراجعة الداخلية يساهم في اكتشاف المخالفات المالية	05	0,779
	مجموع العبارات	18	0,838

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء مخرجات SPSS

جدول رقم (02): عرض خصائص عينة الدراسة

المتغير	المجموعة	التكرار	النسبة
المستوى التعليمي	ليسانس	45	75%
	ماستر	15	25%
التخصص العلمي	محاسبة	22	37%
	مالية	30	50%
	أخرى	08	13%
عدد سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	09	15%
	من 5 إلى 10 سنوات	20	33%
	10 سنوات فأكثر	31	52%
الوظيفة	رئيس مصلحة	08	13%
	محاسب رئيسي	32	53%
	محاسب	08	13%
	أخرى	13	21%
	المجموع	60	

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء مخرجات SPSS

جدول رقم (03): الإحصاءات الوصفية لعبارات المحور الأول

الرقم	يساهم وجود قسم للمراجعة الداخلية في الجماعات المحلية في:	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
01	مساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات عن طريق إمدادها بالمعلومات من خلال التوصيات والإرشادات	4.7	52	موافق بشدة
02	تقويم أنظمة الرقابة الداخلية وتحسين أداء الجماعات المحلية	4.6	63	موافق بشدة
03	توفير معلومات ذات مصداقية والتأكد من تلقي الإدارة معلومات صحيحة وموثوقة	4.5	77	موافق بشدة
04	زيادة فعاليتها عند مشاركة المستويات الإدارية المختلفة في وضع أهدافها	4.3	1	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء مخرجات SPSS

جدول رقم (04): الإحصاءات الوصفية لعبارات المحور الثاني

الرقم	وجود قسم للمراجعة الداخلية يساهم في ترشيد الإنفاق في الجماعات المحلية من خلال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
01	إمكانية الاعتماد على المراجع الداخلي في ضبط الإنفاق العام بالجماعات المحلية	4.2	1	موافق بشدة
02	التأكد من أن النفقات التي أقرتها الميزانية العامة للدولة أنفقت وفقاً لإجراءات محددة	4.1	92	موافق بشدة
03	فحص المصروفات للتأكد من إنفاقها وفقاً لقوانين واللوائح	4.3	74	موافق بشدة
04	أهمية التقارير المعدة من قبل إدارة المراجعة الداخلية للإدارة العليا من خلال بيان أوجه الإنفاق العام	4.1	1	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء مخرجات SPSS

جدول رقم (05): الإحصاءات الوصفية لعبارات المحور الثالث

الرقم	وجود قسم للمراجعة الداخلية يساهم في تحديد مستوى التحصيل من قبل الجماعات المحلية من خلال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
01	المساعدة في ضبط الإيرادات والحد من الاختلاسات في المال العام	4.6	73	موافق بشدة
02	توفير المعلومات المحاسبية الدقيقة اللازمة لاتخاذ القرارات والتخطيط للإيرادات	4.5	62	موافق بشدة
03	اعتبارها مكوناً هاماً في رفع مستوى التحصيل الحكومي	4.4	83	موافق بشدة
04	دراسة وتقييم النظم المستخدمة ومدى ملاءمتها لتنفيذ العمليات المالية والإدارية لتنفيذ العمليات	4.4	97	موافق بشدة
05	وضع الخطط لتحديد أولويات وأنشطة قسم المراجعة بما يتلائم مع الأهداف العامة	4.1	1.1	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء مخرجات SPSS

جدول رقم (06): الإحصاءات الوصفية لعبارات المحور الرابع

الرقم	وجود قسم للمراجعة الداخلية يساهم في اكتشاف المخالفات المالية من خلال:	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
01	تدعيم الشفافية واكتشاف ومنع الأخطاء	4.7	61	موافق بشدة
02	اكتشاف الفساد وسوء استخدام السلطة	4.3	72	موافق بشدة
03	متابعة الأنظمة المالية والمحاسبية	4.3	92	موافق بشدة
04	فحص الدورة المستندية وأنظمة الضبط الداخلي من خلال التأكد من سلامة التنفيذ وعدم وجود مخالفات	4.1	1.1	موافق بشدة
05	توصيات في حالة فشل هيكل الرقابة لمنع المخالفات المالية	4	1.4	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء مخرجات SPSS

- الإحالات والمراجع:

- Hammini, a. (2003). **Le controle interne et l'élaboration du bilan comptable**. Alger, Algerie: OPU.
- Side, I. (s.d.). <http://www.theiaa.org> (Consulté le 06 24, 2020).
- القانونيين، ا. ج. (2010). **الدليل الإرشادي لأعمال وحدات المراجعة الداخلية بالأجهزة الحكومية والمؤسسات السعودية**. الرياض، السعودية: ديوان المراقبة العامة.
- المهايني، م. خ. & سلوم ح. ع. (2007). **التدقيق الداخلي لمعاملات الموازنة الفدرالية للعراق**. مجلة الإدارة والاقتصاد (66). جدة، السعودية: جامعة الملك عبد العزيز، ص 120.
- بن موسى، أ. ك. & نبوية، ع. (2017). **ترشيد النفقات العمومية: دراسة تطور النفقات العمومية في الجزائر من سنة 1980 إلى سنة 2013**. مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية (02)02، ص 177.
- حسن، ع. (2007). **القانون الإداري والمؤسسات الإدارية**. ط (01). الجزائر، الجزائر: الدار الخلدونية.
- خلف عبدالله، ا. (2006). **التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية** عمان، الأردن: الوراق للنشر والتوزيع.
- دحدوح، ح. أ. (2008). **دور لجان المراجعة في تحسين كفاية وفعالية نظم الرقابة الداخلية في الشركات**. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 24 (01)، دمشق، سوريا: جامعة دمشق، ص 261.
- سرايا، م. ا. (2007). **أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل**. الإسكندرية، مصر: المكتب الجامعي الحديث.
- عبدالله البطوش، خ. ع. (2015). **دور لجان التدقيق في تحسين كفاءة التدقيق الداخلي لإدارة المخاطر في شركات الكهرباء الأردنية**. (رسالة ماجستير في المحاسبة). عمان، الأردن: جامعة الشرق الأوسط.
- عوايدي، ع. (2005). **القانون الإداري**. ط (03). بسكرة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- عوايدي، ع. (2002). **دروس في القانون الإداري**. ط (01). الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- قانون (06-22، 2006). المادة 02 قانون (10-11، 2010) المتعلق بالبلدية. 07، (02). الجزائر، الجزائر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.
- قروج، ي. & قصاص، ف. (2016). **عقود النجاعة كآلية لتنفيذ الحوكمة ودورها في ترشيد النفقات في المؤسسات العمومية - دراسة حالة المؤسسات التربوية في الجزائر**. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، 03 (02)، ص 180.
- مرغاد، ل. (2005). **الإيرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر**. مجلة العلوم الإنسانية، (07)، بسكرة، الجزائر: جامعة بسكرة، ص 230.
- نعيم حسني، ا. (1985). **المراقبة الداخلية والرقابة المالية العليا**. مجلة دراسات، 12 (05)، عمان، الأردن: الجامعة الأردنية، ص 214.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

شهرزاد بودريالة، حمزة طيبي، يوسف كودية (2021)، المراجعة الداخلية كآلية لترشيد النفقات في الجماعات المحلية - بلدية الأغواط نموذجاً ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، المجلد 08 (العدد 01)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 17-28.



يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقاً لـ **رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0)**.

المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0)**.



The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.

Algerian Review of Economic Development is licensed under a **Creative Commons Attribution-Non Commercial license (CC BY-NC 4.0)**.